

## تقرير

ستنفق المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات «إيدال» 21 مليار ليرة لدعم التصدير البحري هن خلال برنامج «الجسر البحري للصادرات اللبنانية» الذي يمتد لسبعة أشهر. المبلغ أثار لعاب المصدرين والتجار وشركات الشحن، فأصبح كل منهم يريد أن يكون محور آليات الدعم علّه «ينهب» حصّة أكبر... كل ذلك يحصل فيما «إيدال» تنتظر تحويل الأموال من وزارة المال!

## دعم التصدير البحري يثير لعاب التجار



إيدال لم تتلق من سلفة الخزينة بمبلغ 21 مليار ليرة أي قرش بعد (مروان طحطح)

## محمد وهبة

قبل يومين، كشف رئيس مجلس الإدارة المدير العام في «إيدال» نبيل عيتاني، عن صدور المرسوم 2156 الذي يمنح «إيدال» سلفة بقيمة 21 مليار ليرة لإنفاقها على دعم التصدير البحري. المرسوم الصادر بقرار من مجلس الوزراء، يأتي بعد أكثر من 5 أشهر على إغلاق المعابر البرية التي تربط لبنان بدول الخليج والعراق والأردن بواسطة الأراضي السورية، أي معبر «نصيب» الذي يربط لبنان وسوريا بالأردن، والذي تمرّ عبره تجارة لبنان مع دول الخليج، ومعبر «الوليد» الذي يربط لبنان بجزء بالعراق عن طريق سوريا.

## شروط الاستفادة

وقد حدّد عيتاني شروط الاستفادة من الدعم على النحو الآتي: أن تنقل الشاحنة المحملة بالمنتجات اللبنانية المنشأ بواسطة عتبارات «رورو» أو «رورويكس» على خطّ نقل منتظم بين الموانئ اللبنانية وبين مرفأ ضبا في السعودية والعقبة في الأردن، وأن تكون شركات التصدير والشحن مقبولة من «إيدال».

وبالتالي، فإن كل شاحنة محملة بالمنتجات اللبنانية تسلك هذا المسار، ستمنح دعماً مالياً يدفع مباشرة لشركات الشحن. لم تحدّد بعد قيمة الدعم الذي سيدفع عن كل شاحنة، لكنه لا يتجاوز 1300 دولار نظراً إلى قيمة المبلغ الإجمالي المخصص للدعم بما يوازي 21 مليار ليرة، وللمعدل الوسطي لعدد الشاحنات المصدرة يوميا البالغ 53 شاحنة (37 شاحنة محملة بمنتجات زراعية و15 محملة بمنتجات صناعية).

ولا شك أن التدقيق في منشأ المنتجات أمر أساسي للاستفادة، وينسحب الأمر على بلوغ الشاحنة المرفأ المقصود سواء في العقبة أو ضبا. وبحسب عيتاني، فإنه سيتم تكليف شركات خاصة لمراقبة هذه العملية من أرض المزرعة حتى أرض العبارة أو الباخرة، وسيجرى إعداد تقارير تفصيلية عن عمليات التصدير وعدد الشاحنات ونوع البضاعة وسواها.

فساد الدعم رغم ذلك، تبقى هذه الآلية، كغيرها من آليات الدعم، عرضة لأكثر من خرق. فمن هي الجهة التي ستحصل على

مال الدعم؟ هل هم المصدرون والتجار أم شركات الشحن ووكلاء البواخر؟ وهل هناك ضرورة قصوى لهذا الدعم؟ في ضوء المعطيات التي قدّمها عيتاني يتبيّن أن المصدرين بدأوا ينسجمون مع الوضع الجديد، أي مع إغلاق المعابر البرية. لهذا السبب تراجعت قيمة الصادرات الزراعية بنسبة 35% فقط خلال الشهرين اللذين أعقبا إغلاق المعابر البرية (أيار وحزيران). ثم تبين خلال الفصل الثاني من السنة، أن التصدير الجوي ارتفع بنسبة 87%، فيما بلغت نسبة الزيادة عبر البحر 328%. هذا يعني أن المصدرين كانوا في أول شهرين تحت الصدمة، لكنهم تأقلموا مع وسائل التصدير المتاحة، أي التصدير بواسطة الطائرات والتصدير البحري بواسطة الحاويات (الكوتنيزرات المحملة بالبضائع والتي تشحن بواسطة باوخر الشحن العادية وهي مختلفة عن الشحن بواسطة عبارات رورو أو رورباكس التي تنقل الشاحنات المحملة بالبضائع مع سائقها أو ينتقل سائقها بواسطة الجول لملاقاتها). هذه المعطيات تثير التساؤلات عن المنفعة التي ستخدم اقتصاد لبنان من هذا الدعم طالما أن المصدرين لديهم القدرة على التصدير البحري والجوي وسداد الأكلاف المرتفعة مقارنة مع أكلاف التصدير البري.

كذلك يبدو واضحاً أن بعض كبار المصدرين الذين يسيطرون أصلاً على صفار المزارعين ويشترتون محاصيلهم بأسعار بخسة، سيعملون أيضاً على الاستحواذ على مبالغ الدعم لوحدهم. وبحسب مصادر مطلعة، فإن كبار المصدرين طالبوا، خلال الاجتماعات المخصصة لدرس دعم التصدير البحري وآلياته، بأن يحصلوا على مبالغ الدعم مباشرة في جيوبهم بدلاً من أن تدفع لشركات الشحن. ولكن بعد إصرار إيدال على أن تدفع مبالغ الدعم لشركات الشحن، بدأوا يجرون مفاوضات مع أصحاب هذه الشركات للحصول على عمولات مقابل عقود التصدير التي تشمل منتجات صفار المزارعين أيضاً المسيطر عليهم. لكن المشكلة أيضاً أن شركات الشحن ستسعى هي أيضاً لاستغلال مبالغ الدعم من أجل فرض أسعارها على الشحن، إذ لن يكون أمام المصدرين سوى الاستفادة من مبالغ الدعم

ولو فرض عليهم الأمر تقاسمها مع شركات الشحن! تجارب غير مشجعة هذا يعني أن أمام «إيدال» تحدّ للالتفاف على الأعياب التجارية والشركات الساعين إلى النهب من المال العام. مهمة عيتاني لتجاوز الهدر والفساد تبدو شبه مستحيلة. التجارب السابقة في مجال الدعم هي مؤشر في هذا المجال، فعندما قرّرت الدولة دعم الخبز العربي، احتارت في آليات الدعم، فكانت تدفع مرّة للأفران مباشرة ما أدى إلى تفريخ مئات الأفران الجديدة، ثم قرّرت أن تدفع الدعم مباشرة للمطاحن، إلا أن

الدعم يثير المخاوف من سعي الشركات والتجار إلى نهب المال العام

هذه الأخيرة نفخت حجم استهلاك الخبز العربي بالتعاون مع الأفران المحظية، وعمدت إلى بيع الكميات الإضافية المخصصة للمطاحن المدعوم لمنتجات أخرى مثل الخبز الأفرنجي والحلويات والمناقيش وغيرها بأرباح هائلة.

وفي حالة دعم التصدير الزراعي، لا شك بأن إثبات منشأ المنتجات أمر أساسي لمعرفة حجم السوق، وخصوصاً أن الأمر ليس ثابتاً لأن المحاصيل الزراعية غير متوقعة. وبحسب المصادر، فإن هناك كثيراً من حالات الغش التي شهدتها السوق وتبين فيها وجود منتجات زراعية

## تقرير

## لم يأخذ المواد في LIU وطلب منه دفع ثمنها

## محمد ملص

تقدم «جو» (اسم مستعار)، الطالب في كلية الصيدلة في الجامعة اللبنانية الدولية (LIU) في طرابلس، بطلب لتسجيل مواد في خلال الفصل الصيفي، لكنه عاد بعد ساعتين وسحب اسمه من لائحة التسجيل عبر حسابه الخاص على موقع الجامعة على شبكة الإنترنت، لكون امتحانات المواد التي اختارها ستجري خلال شهر رمضان الماضي. ومع ذلك، فوجئ الشاب بأن عليه

دفع مبلغ 250 دولاراً أميركياً، من دون تقديم أي شرح تفصيلي بشأن الخدمة المقدمة له من الجامعة مقابل هذا المبلغ. هذا الأمر دفع بوالدة الطالب إلى التوجه إلى مبنى الجامعة، والطلب من أحد الموظفين هناك مقابلة المدير، لكن الأخير امتنع عن التحدث إليها، وأحالها إلى مسؤولية المحاسبة، التي أكدت للوالدة أن المبلغ ترتب على جو بعدما طلب تسجيله ضمن عداد الطلاب في الفصل الصيفي. هنا ردت الوالدة بأن ابنها لم يستفد من أي خدمة مقابل

دفعه المبلغ، فكان جواب المؤسسة: «هكذا ينص قانون الجامعة». وعندما رفضت الأم دفع المبلغ، لجأت المؤسسة إلى مساومتها عبر خفض القيمة إلى 100 دولار أميركي بعد التواصل مع مدير الفرع، غير أن والدة جو بقيت على موقفها، ما حدا بالمسؤولية إلى تقديم عرض يقضي بتسيط المبلغ إلى 20 دولاراً شهرياً، أما الوالدة، فامتنعت عن دفع ولو دولاراً واحداً. «جو» ليس الطالب الوحيد الذي حصلت معه هذه الحادثة، إذ تبين

خطأ تقني في تسجيل قيمة المادة عبر الموقع الإلكتروني

لكن أباً من هؤلاء لم يجرؤ على التحرك للاستفسار عن الموضوع، ما عدا «جو»، الذي يسأل عن سبب الفوارق الشاسعة في الأقساط بين اختصاصات الصيدلة وغيره من الاختصاصات العلمية الأخرى مثل البيولوجيا والكيمياء والكيمياء الحياتية، كان يدفع طالب السنة الأولى في كلية الصيدلة 8 آلاف دولار أميركي، مقابل 4 آلاف دولار لباقي الاختصاصات العلمية.

وفي اتصال مع فرع الجامعة في منطقة صهر العين بطرابلس، يؤكد أحد الموظفين أن مدير الفرع أحمد

أنها واجهت أكثر من 15 طالباً سحبوا تسجيلهم من المواد وبقي المبلغ مستحقاً عليهم.